

انعكاسات ظاهرة الفساد على فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة (1990-2005)

عبد القادر خليل*

Résumé:

La relance de l'économie nationale ne peut se faire sans des mutations profondes sur la structure de l'économie, ce qui corrige ses déséquilibres et lui permet de s'intégrer dans l'économie mondiale, dans le cadre de la globalisation et dans un environnement sain.

Se basant sur un procédé descriptif, nous avons essayé d'aborder les défis que lance l'efficacité des réformes économiques en Algérie, et de connaître les répercussions du phénomène de la mauvaise gestion sur sa réussite et l'effet de la gouvernance.

Nous avons traité les différents concepts relatifs aux réformes économiques soutenues et leur évaluation, ainsi que du phénomène de la mauvaise gestion et les moyens pour l'endiguer, et de présenter La gouvernance comme nouveau concept universel pour exercer l'autorité dans la gestion des ressources économiques et sociales disponibles pour le développement.

* أستاذ مساعد، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي يحي فارس بالمدينة

الملخص:

الفساد على نجاحها ودور الحكمة في ذلك. حيث تناولنا مختلف المفاهيم المرتبطة بالإصلاحات الاقتصادية المدعومة وكيفية تقييمها، وكذلك معضلة الفساد وسبل الحد منه، مع تقديم الحكمة كمفهوم عالمي جديد لممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية اللازمة للتنمية.

إنعاش الاقتصاد الوطني لا يمكن تحقيقه دون إجراء تحولات عميقة في الهيكل الاقتصادي، بما يصحح اختلالاته ويسمح له بالاندماج في الاقتصاد العالمي، ضمن إطار العولمة وفي بيئة يقل فيها الفساد.

استنادا للمنهج الوصفي، حاولنا التطرق لتحديات فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، ومعرفة انعكاسات ظاهرة

المقدمة:

رغم المؤشرات الايجابية للاقتصاد الكلي في الجزائر فإنه يصعب التحديد الدقيق لدور سياسات الإصلاح الاقتصادي في أداء الاقتصاد الوطني، ولا شيء يعتبر مؤكدا سوى أن الاقتصاد الجزائري يخوض تجربة الاقتصاد الرأسمالي، شأنه شأن كثير من الدول النامية والانتقالية، ولم تنجح فيه الإصلاحات لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة. وعليه يتطلب استكمال مقومات نجاح التجربة، حتى نجني ثمارها ونواجه ما يعترضها من عقبات. ولذلك يثار نقاش حول مدى تطابق برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر لمحدداتها، من خلال تقييم هذه الإصلاحات، واستنتاج الآثار الايجابية والسلبية لها،

والوقوف على مقوضات الجهود المبذولة في التنمية، وخاصة تأثير الفساد على نتائج السياسات الإصلاحية، وبالتالي الحديث عن الجيل الثاني للإصلاحات الاقتصادية. فما هي تحديات فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، وما انعكاسات ظاهرة الفساد على نجاحها ودور الحكمة في ذلك؟

أولا - مفاهيم حول الإصلاحات الاقتصادية المدعومة:

تعرضت الجزائر إلى نكسات منتصف ثمانينيات القرن العشرين، هزت الثقة باستراتيجيات التنمية¹، وتم الانتقاد الشديد لتدخل الدولة، خاصة مع تصاعد موجة الفكر النيوكلاسيكي عن طريق تيار النقديين واقتصاد جانب العرض، فظهرت موجة من الإصلاحات الاقتصادية المدعومة، ولفهم الموضوع نقدم مجموعة مفاهيم أساسية هي:

1- تعريف الإصلاح الاقتصادي وخصائصه: يعتبر الإصلاح الاقتصادي بالنسبة لصندوق النقد الدولي هو وضع سياسات انكماشية تؤدي إلى توفير الموارد، حتى يكون هذا البلد قادرا على الوفاء بديونه الخارجية، وإزالة كافة المعوقات لرفع تنافسية البلد المعنوي²، وبالتالي فالخارج يريد تكييف الوضع (أقرب للتغيير منه إلى الإصلاح) للحصول على ديونه، وأما الدولة المقدمة على الإصلاح فتريد الانتقال من وضع الضعف والتخلف إلى وضع أفضل.³

¹ عماري عمار، أثر الإصلاحات الاقتصادية على قطاعات التربية الوطنية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 25، مصر، 2001، ص 107.

² رهام حسن عبد الحكم، أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على مشكلة البطالة، دراسة مقارنة بين مصر وإسرائيل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2000، ص 48.

³ منير الحمش، الإصلاح والتغيير بين الضرورات الداخلية والضغطات الخارجية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 34، 35، مصر، 2005، ص 390-391.

كما بين البنك الدولي في تقرير له عام 1988 مفهوم وحدود عملية الإصلاح الاقتصادي.⁴

وعرفه البعض بأنه "برنامج متداخل ومتكامل وشامل، ويغطي جانبي العرض والطلب في نفس الوقت".⁵ ويهدف إلى السيطرة على معدلات التضخم، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، بما يتوافق مع "الرؤية النقدية".⁶ وباختصار الإصلاح الاقتصادي في جوهره هو عملية تكيف هيكلية متعددة الأبعاد، وبالنسبة للرؤية الدولية يقصد به برامج الإصلاح الاقتصادي التي تقدمها المؤسسات الدولية، وهي محل جدل كبير من حيث فعاليتها وانطباقها على واقع هذه الدول.⁷ وهذه البرامج مرتبطة بمجموعة محدّدت: اقتصادية، سياسية، تنفيذية وأيضاً البرامج نفسها.⁸ وتتميز برامجه بعدة خصائص أهمها: النمطية وثنائية البعد الوطني والدولي، الاستمرارية والتجدد وكذلك ارتباط نجاحه بكفاءة الجهاز السياسي للدولة وتجاوب المجتمع معه، واستناد فلسفته على آلية السوق وتقليص تدخل الدولة.^{9،10}

⁴ محمد ناظم حنفي، الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية، مصر، 1992، ص ص 191-192.

⁵ فايز عبد الهادي أحمد، سياسات الإصلاح الاقتصادي وأثرها على اقتصاديات صناعة الخزف والصيني في مصر، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2000، ص 33.

⁶ Pio Alessaandro, The Social dimension and Economics Adjustment programs , economy feed pack and Implication for Medium and Long- term, Martin press, NEWYORK ,1992, PP233-237.

⁷ محمد عبد المجيد طلب، الإصلاح الاقتصادي من مجموعة الرؤية الدولية إلى خصوصية الحالة المصرية، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر، العدد 36، 2004، ص 03.

⁸ محمود حسين، محدّدات الإصلاح الاقتصادي مع التطبيق على جمهورية مصر العربية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، العدد 01، جانفي 1997، ص 536.

⁹ فايز عبد الهادي أحمد مرجع سابق ، ص 34 .

¹⁰ قدي عبد المجيد، المنخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، د.م.ج. الجزائر ، 2003، ص ص

2- سيرة تكوين برامج الإصلاح الاقتصادي:

يتطلب انجاز برنامج إصلاح اقتصادي مدعوم المرور عبر المراحل التالية: ¹¹ الاستهلال ثم المخطط والمفاوضات فالموافقة (التصديق) والضبط والاستكمال. مع العلم أنه خلال الفترة (73-1997) تأخر تكوين 73 برنامج من إجمالي عدد البرامج وعددها 615.

3- مكونات برامج الإصلاح الاقتصادي: إذا كانت برامج الإصلاح الاقتصادي تهدف إلى استعادة التوازنات الداخلية والخارجية، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، فإنها تتكون من العناصر التالية: ¹²

أ- برامج التثبيت: يقدمها الصندوق لبعض الدول الأعضاء، بقصد الوصول إلى الاستقرار والحفاظ عليه، ¹³ وتركز على جانب الطلب، ¹⁴ ومدتها قصيرة. ¹⁵ ، ومقياس النجاح هو حجم الاحتياطات الدولية للبلد. ¹⁶

ب- برامج التعديل الهيكلي: وتسمى أيضا برامج التكيف (أو التصحيح) الهيكلي، وتأتي بعد برامج التثبيت، ويرعاها البنك الدولي، حيث تركز على إدارة جانب العرض، وتتعلق بالفترة المتوسطة والطويلة. ¹⁷ وتكون سياساته

¹¹ علياء نبيل خضير ، برامج الإصلاح الاقتصادي وأثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، مصر ، 2002 ، ص ص 05-11 .

¹² منى قاسم الإصلاح الاقتصادي في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1998، ص 28.

¹³ قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 274.

¹⁴ رهام حسن عبد الحكم، مرجع سابق، ص 49.

¹⁵ رمزي زكي، الامبريالية المستبدة، سينا للنشر، القاهرة، مصر، 1993، ص ص 72-73.

¹⁶ سيد البواب، برامج التثبيت والتكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ط2، مصر، 2002، ص ص 43-44.

¹⁷ عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية، مكتب زهراء الشرق القاهرة، مصر، 1997، ص 417.

توسعية وتشمل : مجموعة الإجراءات الضرورية واللازمة للتكيف مع الأوضاع والمعطيات الاقتصادية المتغيرة، سواء كانت خارجية أو داخلية،¹⁸ وذلك لعلاج التشوهات والعوائق التي تعاني منها الهياكل الاقتصادية للبلد المعني،¹⁹ ورفع الكفاءة الاقتصادية للدولة،²⁰ من خلال عدة مؤشرات،²¹ لتحقيق تنمية مستدامة،²² وإحداث توازن في ميزان المدفوعات وتحفيز الصادرات وزيادة الإنتاجية.²³

وتتكون برامج التعديل الهيكلي من قسمين: الأول يتعلق بزيادة الإنتاج عن طريق التخصيص الأمثل للموارد المتاحة، والثاني يتعلق بزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد (تحفيز نمو الناتج الممكن)،²⁴ ويعتمد برنامج التعديل الهيكلي على المبادئ التالية:²⁵ اعتماد اقتصاد السوق، الانفتاح على الأسواق العالمية، إعادة هيكلة النقابات وضغط حجمها.

¹⁸ قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 274.

¹⁹ رهام حسن عبد الحكم، مرجع سابق، ص 54.

²⁰ البنك الدولي، الإفراض الخاص بالتكيف الهيكلي، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 1981.

²¹ بلقاسم عيسى وجميل الطاهر، نظرة عامة حول مكونات الإصلاح الاقتصادي، ورقة مقدمة للنوة الإصلاحات الاقتصادية والمالية، اليمن، 2000، ص ص 02-05.

²² سهير محمود معتوق، سياسات التصحيح الهيكلي في البلدان النامية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، القاهرة بمصر، العدد 02، 1991، ص ص 14-15.

²³ تهاني فتحي إبراهيم علي رضوان، تقييم برامج التكيف الهيكلي من أجل التنمية الشاملة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس القاهرة، مصر، 2000، ص 10.

²⁴ علياء نبيل خضير، مرجع سابق، ص 17.

²⁵ سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي، دراسة تحليلية تقييمية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص ص 12-17.

تجدر الإشارة أنه لا يوجد اتفاق حول تسلسل معين لبرامج التعديل الهيكلي، وتبدأ بتحرير الأسواق الداخلية (الحقيقية ثم المالية) ثم تحرير التجارة الخارجية وأسعار الصرف.²⁶

ج- السياسات الاجتماعية: الغرض منها معالجة الآثار الجانبية لبرنامج التكيف الهيكلي، وتتضمن سياسات بيئية وبرامج توفير شبكات الأمان الاجتماعي للفقراء محدودي الدخل،²⁷ حيث أدخلها البنك الدولي بهدف تجنب أو التخفيف من الآثار السلبية على الفئات محدودة الدخل.

ثانيا- تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

يستخدم اصطلاح "الفعالية" لتقييم مدى تحقق النتائج المقدرة، أي الفرق (Δ) بين ما هو مخطط وما تم تحقيقه، وهو يختلف عن مفهوم الكفاءة الذي يعتبر " FARREL " ²⁸ أول الكتاب تحديدا له، حيث أشار إلى أن الكفاءة الاقتصادية هي استخدام أقل كمية من عناصر الإنتاج لإنتاج أكبر كمية من الناتج. وعليه ففعالية الإصلاحات الاقتصادية تقيم مدى تحقق الأهداف المقدرة، وبالتالي تعبر عن استعداد النظام الاقتصادي المتبع للبقاء بالتكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية، وقبل الحكم عن درجة فعالية الإصلاحات في الجزائر نقدم تقييما لها.

إن الإجراءات المتخذة لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر كانت لها آثارا سلبية فورية على الجانب الاجتماعي، غير أن

²⁶ مدموم زكرياء، الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري للفترة (90-2000)، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002، ص ص 13-15

²⁷ تهاني فتحي إبراهيم علي رضوان، مرجع سابق، ص 18.

²⁸ Michael. Farrell, the Measurement of production efficiency, journal of the royal statistical society, N° 3, 1957, PP 253-281.

انعكاساتها الاقتصادية كانت متفاوتة الأثر والمدة، رغم أن الخبراء يرون أنها أنتت بنتائج جيدة على مستوى الاقتصاد الكلي²⁹. وفي مجال تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي هناك العديد من الأساليب مثل:³⁰

- أسلوب "ما قبل وما بعد"، وتعد دراسة صندوق النقد الدولي التي أعدها "جون شتاين ومونتيل" عام 1989 أشهر هذه الدراسات، حيث طبقت المنهج المقارن بين دول التزمت وأخرى لم تلتزم ببرامج الإصلاح.

- أسلوب " حالة الدول ببرامج التصحيح وحالتها بدونها" أو "أسلوب مع-بدون برنامج"، وتعد دراسة "سانتلا" عام 1996 رائدة في هذا المجال.

- منهج التقدير الفعلي (أو دراسة الفعالية أو منهاج الفعلي مقابل الأهداف)، من خلال مقارنة الأداء الفعلي للاقتصاد خلال فترة التكيف مع المتوقع من البرنامج.

- مقارنة المحاكاة (المقارنة بالتقدير القياسي): وهو يختلف عن المناهج السابقة لأنه لا يعتمد على النتائج الفعلية للبرامج، بل يستند على استخدام النماذج القياسية لاختبار تأثير حزمة سياسات الصندوق والبنك على المتغيرات الاقتصادية الكلية. وسوف نتبع من جهتنا أسلوب يعتمد على ما يلي:

٢٢ تقييم الإطار الفلسفي ومناقشة فرضيات هذا الإصلاح.

²⁹ محمد راتول، تحولات الاقتصاد الجزائري، مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، مصر، عدد 23، 2001، ص 62.

³⁰ نبيه أحمد سلامة، برامج الإصلاح الاقتصادي وأثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية بجامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2002، ص ص 207-209.

عرض وتحليل الأداء الفعلي للاقتصاد وخلال فترة الدراسة (95-2005)، ذلك أن آثار الإصلاحات لا تتوقف عند انتهاء سنة البرنامج هي 1998.

1-تقييم الإطار الفلسفي:

إن الإصلاحات الاقتصادية المدعومة ومنها برنامج التعديل الهيكلي، هي حزمة من أفكار FMI, BM يستند فيها على عدة مدارس اقتصادية، ولكنه يسيطر عليها فكر النقديين واقتصاد جانب العرض، ضمن المدرسة النيوكلاسيكية وفي إطار الاتجاه النيوليبرالي في واقع العولمة والتكتلات والاندماج. وطبقتهما الجزائر إكراها لأنها تتطلب كلفة اجتماعية وتخليا عن دور الدولة ودعوة للخصوصية، وهي أفكار محل نقاش عالمي، لأنها لا تمثل طوق النجاة بشكل مطلق للدول النامية.³¹

2- تقييم برنامج التعديل الهيكلي: نحاول استعراض القطاع الحقيقي والقطاع النقدي والتوازن الداخلي والخارجي في الجزء المتعلق بالجوانب الاقتصادية، ثم تقييم الجوانب الاجتماعية.

2-1 الجوانب الاقتصادية: تدل مؤشرات الاقتصاد الكلي على تحقيق نتائج إيجابية لاتفاق التمويل الموسع الذي انتهى في 21/05/1998، وذلك باعتراف خبراء FMI،³² رغم النتائج السلبية التي ظهرت في المجال الاجتماعي.

³¹ ضياء مجيد الموسوي ، الخصوصية والتصحيحات الهيكلية ، د.م.ج ، ط3 ، الجزائر ، 2005 ، ص ص 20-22.

³² محمد راتول، مرجع سابق، ص 64.

أ- الناتج الداخلي الخام والاستثمار: يلاحظ في الجدول أدناه تذبذبا في معدل

النمو ويرجع ذلك لعوامل داخلية كالظروف الطبيعية والأمنية، وظروف خارجية تتعلق بأسعار المحروقات وغيرها، ونشير أن معدل النمو المقدم من طرف FMI لسنة 1997 هو (4.5%)، ويقارب (6%) عام 1998. وحسب دراسة تقييمية لـ "CNES" حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي أوضح أن الانحسار أصاب مختلف القطاعات الاقتصادية بدرجات مختلفة، وقد تضرر أكثر القطاع الصناعي.³³

الجدول (01): تطور معدل النمو في الجزائر للفترة (93-98)،
(الوحدة %)

السنوات		التعيين				
98	97	96	95	94	93	
4.6	1.2	3.3	3.8	0.9-	2.1-	معدل النمو الحقيقي في PIB
5.1	0.9-	2.6	3.7	0.4-	2.5-	معدل نمو خارج المحروقات

المصدر: بوزيدي عبد المجيد، تسعينيات الاقتصاد الجزائري، ترجمة حبيب أم حسن،
موقع للنشر، الجزائر، ص 41.

كما أن الاستثمار (I) سجل ارتفاعا طفيفا عام 1995 (29.56%) رغم
تراجعته ابتداء من 1996 (24.6%) لارتباطه بمناخ الاستثمار في الجزائر،

³³ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التقييمي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الجزائر، نوفمبر، 1998، ص 11.

ووصل عام 1998 إلى (26.5%) وعموما لم يصل إلى 30% (المعدل الذي يسمح بتحقيق معدل نمو اقتصادي 07 % لكي تقلص البطالة)³⁴

ب- ميزان المدفوعات واحتياطيات الصرف والمديونية الخارجية:

نسجل تحسنا في ميزان المدفوعات بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، مما ساعده على إعادة تكوين احتياطي الصرف وبلوغها مستوى عال جدا، وكان أكبر رصيد محقق في سنة 97 وأدناه في 98، وعرف رصيدا موجبا فقط في (92،93،94،97) خلال الفترة (92-98)، وترجع أهم أسباب تسجيل بعض الفوائض لإعادة الجدولة الخارجية وحجم الصادرات والواردات وتغير أسعارهما وخاصة البترول، وكذلك خفض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للدولار من 05 إلى 01 سنة 1988 في المتوسط إلى أكثر من 06 إلى 01 عام 1998.

أما احتياطيات الصرف فقد تطورت بشكل ملحوظ، حيث انتقلت من 1.5 مليار \$ سنة 1993 إلى 2.64 مليار \$ سنة 1994 ثم 2.11 مليار \$ سنة 1995، ووصلت بفعل عملية إعادة الجدولة إلى 4.23 مليار \$ سنة 1996، وأيضا 7.04 مليار \$ سنة 1997، وبذلك تحسنت مدة تغطية الاحتياطيات بأشهر الواردات لتصل إلى 06 أشهر عام 1996 ثم 11 شهرا عام 1997، وأكثر من 09 أشهر بداية 1998³⁵. وتعتبر الاحتياطيات مصدر أمان في المعاملات مع الخارج ووسيلة لاستقرار العملة المحلية، وتبقى رهينة عدة عوامل: - حجم خدمات الديون - رصيد ميزان المدفوعات - أسعار المحروقات وحجمها³⁶

³⁴ نموم زكريا ، مرجع سابق ، ص 33 .

³⁵ محمد راتول، مرجع سابق، ص 64.

³⁶ نفس المرجع سابق، ص 72-73.

أما المديونية الخارجية فبقت مرتفعة رغم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر، لكنها بدأت تتراجع بشكل ملحوظ منذ بداية الألفية الجديدة، فبعد أن بلغت 29.49 مليار \$ 1994 و 31.57 مليار \$ 1995 ثم 30.47 مليار دولار 1998 فإنه يؤمل أن تصل إلى 05 مليار \$ نهاية 2006، بسبب الدفع المسبق للمديونية الراجع للفسحة المالية المتعلقة بتحسّن أسعار المحروقات³⁷.

ج- الموازنة العامة، الوضع النقدي ومعدل التضخم: تمثل الموازنة أهم مؤشر لنجاح الإصلاحات الاقتصادية من الجانب المالي، وعرفت في الجزائر تحسنا مستمرا من حيث تخفيض العجز³⁸ وتحسن عجز الموازنة بالنسبة للنواتج الداخلي الخام، حيث انتقل من (-9.1%) من PIB عام 1993 إلى (-4.4%) سنة 1994، ثم (-1.5%) عام 1995، ووصل إلى (-2.9%) عام 1996 وكذلك (-2.4%) عام 1997، وعاد إلى (-3.6%) عام 1998.³⁹ وتجدر الإشارة أن التوازنات المالية للخزينة تحسنت بفعل توفر العناصر التالية: الجباية البترولية، تقليص ميزانية التجهيز، تحويل موارد إعادة جدولة المديونية الخارجية لتسديد ديون الخزينة العمومية تجاه بنك الجزائر والمؤسسات الأخرى، تخفيض قيمة الدينار.

أما من حيث الوضع النقدي فكان هدف برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي هو التحكم في نمو التوسع النقدي بما يخدم التوازنات الاقتصادية الكلية، من خلال رفع سعر الفائدة الاسمي. ومقارنة بسيطة بين معدل نمو M2 ومعدل نمو PIB نجد الأول في السنوات 95،96،97،98،2001،94،

³⁷ Media bank , N° 28, Bank of Alegria , Février , Mars 2002 .

³⁸ عمري عمار، مرجع سابق، ص 113.

³⁹ بوزيدي عبد المجيد، ترجمة جريبب أم حسن، تسعينيات الاقتصاد الجزائري، موفم للنشر، الجزائر، 1999، ص 39.

كما يلي: 15.3%، 10.5%، 15%، 17.6%، 19.08%، 24.85%، وأما الثاني فكان على الترتيب: 25.02%، 34.63%، 28.06%، 08.40%، 01.07%، 03.51%⁴⁰، وأما أسعار الفائدة المصرفية فبعدما كانت في أبريل 94 ضمن المجال (18-25%) لمعدل الفائدة الدائن و(16.5-18%) لمعدل الفائدة المدين، أصبحت في ديسمبر 98: (8.5-12.5%) و(8.5-12%)⁴² على الترتيب.

أما من حيث معدل التضخم فسجل انخفاضا حسب بعض الإحصائيات، حيث انتقل من 29% (1994) إلى 18.6% (1996)، ووصل إلى 5.7% (1997)، وأيضا 5% (1998)⁴³، ويرجع هذا الانخفاض إلى تخفيض قيمة الدينار والتعديلات التي أجريت في أسعار السلع المدعّمة من طرف الدولة⁴⁴ حسب الخبير " Karim Nashashibi " المدير العام لدائرة الشرق الأوسط في FMI، الذي كان يتابع ملف الجزائر، فإن الإصلاحات نجحت بشكل ملحوظ في تحقيق الصحة المالية ودافع عن أسس اقتصاد السوق.⁴⁵ لكن هذا لم يؤدي في الصميم إلى تغيير هيكلية واتجاه المعاملات مع الخارج، لأن نسبة عائدات الصادرات خارج المحروقات بلغت 1.7% سنة 2005، وكذلك عدم فعالية عملية الخصخصة وضعف الاستثمارات.

⁴⁰ ONS . l'Algérie en quelques chiffres , résultats (98-99), ed 2001.

⁴¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، د.م.ج، الجزائر، 2004، ص 202.

⁴² Abdelkrim Naas le S.B.A, Maisonneuve et Larousse, France, 2003, P242.

⁴³ فيصل بشير، العولمة، إعادة الهيكلة والتنمية، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي بمطيف للفترة (15 و16 ماي 1999)، ص 329.

⁴⁴ عمّاري عمار، مرجع سابق، ص 114.

⁴⁵ بوزيدي عبد المجيد، ترجمة جريبب أم حسن، مرجع سابق، ص 113.

2-2- الجوانب الاجتماعية: تجلّت سلبياتها بوضوح نتيجة تقلّص أو تخلي الدولة عن دورها الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك عدم كفاية الإجراءات المتخذة للحد من الآثار السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي، وذلك من خلال :

- انخفاض القدرة الشرائية لأفراد المجتمع ، حيث يؤكد الديوان الوطني للإحصاء أنه في الفترة (1990-1996) فقدت الأجور 30% من قدرتها الشرائية. ونسجل تدني تدهورها بشكل حاد ابتداء من 1997 بفعل برنامج التعديل الهيكلي الذي خفض من معدل التضخم إلى (5.7%) عام 1997⁴⁶

- ارتفاع مستويات الأسعار : 23% عام 1990، 41.3% عام 1994.

- تقلص نفقات الدولة حول التربية والتعليم والصحة والسكن، حيث تقلص نصيب المواطن على التربية من 2600 دج عام 1993 إلى 1930 عام 1997 بنسبة 26%، ونفس الشيء للصحة من 620 دج إلى 510 دج بنسبة تراجع 18% بين التاريخين⁴⁷

- البطالة والفقر وعدم الاستقرار الاجتماعي: بلغت البطالة مستويات مرتفعة خلال السنوات 96، 97، 98، 99، 200 فكانت معدلاتها 28.6%، 28%، 30%، 33% على الترتيب⁴⁸، وبلغ عدد المسرحين خلال (94-97) حوالي 520 ألف عامل⁴⁹.

⁴⁶ بن ناصر عيسى، أثر برنامج التعديل الهيكلي على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، مداخل في الملتقى الدولي ليوم 29 و 30 أكتوبر 2001، سطيف، ص 31.

⁴⁷ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، الجزائر ، تقرير ماي 2001.

⁴⁸ Saïd CHIKH, Ajustement structurel, configuration social et privatisation des conditions d'existence en Algérie, CREAD, Alger, Août, 1991, p 23 .

⁴⁹ نفس المرجع، ص 25.

وكخلاصة إن النجاحات في ضبط التوازن الداخلي والخارجي ليست غاية في حد ذاتها، بل يجب أن تقترن بالجوانب الاجتماعية والبيئية، وتحقق تنمية مستدامة وشاملة للمجتمع، وهو لم يتحقق عمليا في الجزائر. خاصة ما يتعلق بتدني معدل النمو في الناتج المحلي الحقيقي وانعكاسه على ارتفاع معدلات البطالة، وجمود الاستثمار المحلي والأجنبي عدا المحروقات، وأيضا عدم نجاح التوجه التصديري خارج المحروقات. وبالتالي فإن تطبيق الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر حقق فعالية كبيرة على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي خارج الجوانب الاجتماعية، ويرجع ذلك لأسباب عديدة أهمها نقشي ظاهرة الفساد.

ثالثا: مشكلة الفساد وسبل مكافحته في الجزائر:

وتعتبر عملية الانتقال نحو اقتصاد السوق وتدفق الأموال لتنفيذ آلية الاقتصاد الجديد بقعة الفساد الملائمة، دون إغفال انعكاسات العولمة في انتشار ظاهرة الفساد. وقد أرجعت المؤسسات الدولية عدم نجاح الإصلاحات المدعومة إلى ضعف المنفذين المرتبط بانتشار الفساد، الشيء الذي أدى لظهور اصطلاح " الانتقائية" بدل " المشروعية" في التمويل ، وبتناول باقتضاب مشكلة الفساد من حيث مفهومه وخصائصه وأنواعه، ثم نتعرض لواقع الفساد في الجزائر وسبل مكافحته محليا ودوليا ضمن إطار إستراتيجية شاملة للحد منه .

1-عموميات حول الفساد: يعرف الفساد بأنه انحراف عن الواجبات الرسمية لمنصب عام بالتعيين أو الانتخاب، لأجل الحصول على مكاسب تتعلق بالثروة

أو المكانة،⁵⁰ وكان ولا يزال جزءا من الحياة الاقتصادية والسياسية والإدارية منذ وقت طويل، وهو يتوافق مع تعريف البنك الدولي الذي يعرفه بـ "إساءة استعمال الوظيفة العامة لتخصيص نفع خاص"، ولعل السبب الجوهري في ذلك هو تعدد صور الفساد ووسائله وأهدافه من خلال الزمان والمكان، وأشد أنواعه موجود في الدول النامية.⁵¹ وهناك إجماع على أن شيوع الفساد يعتبر من أهم أسباب الضعف الداخلي والخارجي للدول، وفي جوهره يعبر عن حالة تفكك تعترى المجتمع نتيجة فقدانه لسيادة القيم الجوهرية ولعدم احترام القانون وغياب الشفافية والمساءلة.⁵² والجديد في الفساد هو أنه ظاهرة آخذة في التفاقم لدرجة أنه أصبحت تهدد مجتمعات بالجمود أو الانهيار، وبالتالي زالت فكرة أن الفساد شأن داخلي.⁵³ ، وتعطي معادلة الفساد كما يلي:

الفساد = احتكار القوة + الافتقار للشفافية - المساءلة

(01)

أهم خصائصه أنه يتم من خلال "أطر شبكية" معقدة وليس مجرد ممارسات فردية، ولذلك هو متنوع ويكرس نفسه باستمرار عن طريق الحلقة المفرغة للفساد ومضاعف الفساد، كما يشوه السياسات الحكومية، وينتشر في كل العالم بدرجات متفاوتة وساعد في ذلك عامل العولمة، إضافة لنمو جميع أشكال الفساد في الاقتصاد السري (عمولات، رشاوى، جريمة منظمة،

⁵⁰ مركز دراسات وبحوث الدول النامية، الفساد والتنمية، القاهرة، مصر، 1999، ص 118.

⁵¹ طارق محمود عبد السلام السالوس، التحليل الاقتصادي للفساد، دار النهضة العربية، جامعة حلوان، مصر، 2005، ص 05.

⁵² إدريس ولد القابلة، معضلة الفساد، الموقع: www.tanmia.ma/article.php3?id-article=1303

1303 = تاريخ الاطلاع: 2006/06/07.

⁵³ إبراهيم غرابية، الفساد الحاضر الأكبر في الإدارة والغائب الأكبر في الإصلاح، الموقع: ، تاريخ التحميل: 2006/05/17، وتاريخ الاطلاع:

.....)، ويتميز بأنه عملية تدعمها في خفاء وبأساليب غير مباشرة كثير من الدول الأوروبية، عن طريق وجود قوانين تحرم الفساد الداخلي، ولا تنطرق إلى حالات الفساد الخارجي ضمن إطار العولمة.⁵⁴ وتجدر الإشارة أن الفساد يتنوع تبعاً لتعدد المعايير المطبقة (الفئة، الحجم، التنظيم، النظام، الطبقة)⁵⁵.

2- إستراتيجية الحد من الفساد: حسب تقرير لـ "منظمة شفافية عالمية" إن الدول العربية تقع ضمن أكبر الدول التي ينتشر فيها الفساد، وقدرت الأموال المهربة خلال 2006 بـ 300 مليار \$، مما يوحي أن الفساد في هذه الدول أصبح قاعدة وليس استثناء، ومحمي بموجب القوانين والتنظيمات (بشكل غير مباشر).⁵⁶ كما احتلت الجزائر مرتبة غير مشرفة ضمن قائمة " مؤشر الفساد للدول المصدرة" لسنة 2006 لـ 125 دولة أخضعت للدراسة والمراقبة والذي صدر في 2006/10/04، بعد الأول الذي صدر في 2002 حيث احتلت فيه الجزائر أيضا المراتب الأولى في نسب الفساد والرشوة.

2-1- مكافحة الفساد محليا: وتشمل العلاج الاقتصادي والإداري والسياسي.

⁵⁴ أحمد رفعت خفاجي، جرائم الرشوة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1999، ص 39.

⁵⁵ طارق محمود عبد السلام السالوس، مرجع سابق، ص 10-18.

⁵⁶ محمد دنوحي، عولمة الفساد، الموقع تاريخ التحميل :

2006/10/07، تاريخ الاطلاع : 2006/10/16.

- العلاج الاقتصادي: ويتضمن الحدّ من عوامل الطلب على الفساد وكذلك الحدّ من عوامل عرض الفساد عن طريق:^{57، 58} الشفافية في العمليات الحكومية وإصلاح الاختلالات المالية وأيضاً المساءلة .

-العلاج الإداري للفساد: يرى " روبرت تلمان" في دراسة له أن الدوافع وراء الفساد هي وجود بيئة تساند فيه السياسة العامة للحكومة نطاقاً بيروقراطياً(سبب إداري للفساد).⁵⁹ وبالتالي ضرورة إحداث إصلاحات إدارية في قطاع الخدمة العمومية، ويتضمن: اعتماد سياسة التدوير الوظيفي، والتركيز أثناء التكوين على أخلاقيات الوظيفة العامة والمسؤولية والمساءلة وإنشاء وحدات للرقابة، وكذلك تقييم فعالية الموظفين والتشريعات وأخيراً يتضمن العلاج الإداري إصلاح نظام التوظيف والترقيات على أساس الكفاءة.

-العلاج السياسي: ويتضمن تعزيز الديمقراطية، استقلالية القضاء، الفصل بين السلطات، وتفعيل دور الإعلام والصحافة في اكتشاف ومكافحة الفساد. للإشارة اتخذت الجزائر في سياق محاربة الفساد خلال(2004-2005) العديد من التدابير خاصة التشريعية، بعد مصادقتها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وكذلك الاتفاقية الإفريقية لمحاربة الرشوة والفساد، بحيث قام المجلس الشعبي الوطني بالمصادقة على قانون الوقاية من الفساد ومحاربه والانضمام إلى آلية التقييم من قبل النظراء التي أقرتها مبادرة النيباد، وتتمحور حول الآليات القضائية والسياسية في انتظار تنصيب الهيئة المكلفة بذلك .

⁵⁷ طارق محمود عبد السلام السالوس، مرجع سابق، ص ص 44-53.

⁵⁸ مركز دراسات وبحوث الدول النامية، مرجع سابق، ص 244.

⁵⁹ محمد عمر الحاجي، الإصلاح الاقتصادي، دار المكتبي، دمشق، سوريا، 2004، ص 17.

2-2- مكافحة الفساد دوليا: تضافر الجهود المحلية مع الإقليمية والدولية تحدّ من ظاهرة الفساد.⁶⁰ وتشمل: المنتدى الدولي لمكافحة الفساد وضمان النزاهة بين العاملين بالأجهزة الأمنية والقانونية⁶¹ وذلك في فيفري 1999، وكذلك منظمة الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة شفافية دولية، وأيضا المنظمات الدولية الأخرى كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، OMC والاتحاد الأوروبي⁶²، والتجمعات الإقليمية العربية والإسلامية وغيرها.

رابعا- الحكمة لإتجاح الإصلاحات الاقتصادية

عدم نجاح الإصلاحات الاقتصادية المدعومة ترجع في بعض جوانبها لانتشار الفساد، وللحدّ منه يمكن الاعتماد على الحكمة لترشيد تسيير اقتصاد ما.

1- نشأة وتطور مفهوم الحكمة: برزت في السنوات الأخيرة عدة مفاهيم وهي: الحكمانية أو (الحكمة أو المحكومية أو الحوكمة أو الحكم الراشد أو الرشيد) والشفافية والمساءلة، وهي تمثل حسب بعض الباحثين. الشروط السياسية للتنمية.⁶³ وبدأ البنك الدولي يهتم بكيفية تدخل الدولة لا حجمه، ضمن إطار مفهوم الحكمة الذي ظهر لأول مرة عام 1989 في تقرير البنك الدولي عن الدول الإفريقية جنوب الصحراء، وأنّ فشل الإصلاحات

⁶⁰ مركز دراسات وبحوث الدول النامية، مرجع سابق، ص ص 357-368.

⁶¹ نفس المرجع، ص 131.

⁶² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الفساد: آثاره الاجتماعية والاقتصادية وسبل مكافحته، السنة 2،

إصدار 99/5، ص ص 06-07.

⁶³ مركز دراسات وبحوث الدول النامية، مرجع سابق، ص 17.

المدعومة حسبه يرجع للتنفيذ لا لمحتوى السياسات⁶⁴، وتختلف المنظمات في تفسير مفهوم الحكمانية، ونكتفي بمفهوم البنك الدولي عام 1992 على أنها الوسيلة التي يتم بها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية اللازمة للتنمية، ويشمل حسبه على العناصر التالية: إدارة القطاع العام، المساءلة، الأطر القانونية للتنمية، والمعلومات والشفافية والمشاركة. وعند الاطلاع على تعاريف مختلف المنظمات الدولية، نجدها تشترك في أربع سمات هي: تحسين الإدارة العامة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون.

1- معايير قياس جودة أو مستوى الحكمانية: توجد عدة معايير دولية⁶⁵

- الصوت والمساءلة - فاعلية الحكومة - سيادة القانون
- الاستقرار السياسي - جودة التشريعات المنظمة - التحكم في الفساد

أصبح مفهوم الحكمانية في العقد الأخير ركنا أساسيا في استراتيجيات الهيئات المانحة، ولم يعد هدفا يراد تحقيقه من أجل التنمية بل أيضا صار شرطا لتخصيص المعونة، و نشير أن تقديم المعونات بنوعيتها (مالية، فنية) الممنوحة من البنك والصندوق الدوليين، أصبحت تعتمد في برامجها المدعومة على "الانتقائية" بدل "المشروطة" التمويلية، ومعناها أن المعونات

⁶⁴ ليلي البرادعي، الحكمانية والهيئات الدولية في مجال التعاون التنموي، ورقة مقدمة ضمن فعاليات مؤتمر " الحكم الرشيد والتنمية"، مصر، مارس 2003، ص 04.

⁶⁵ نفس المرجع، ص 21.

يجب أن تتركز على الدول التي تثبت تحقيقها أداء جيداً، وتحارب الفساد وتعتمد الحكم الرشيد.

خلاصة وتوصيات:

تناولت هذه الدراسة تقييم الإصلاحات الاقتصادية المدعومة في الجزائر وتأثير الفساد على فعاليتها خلال الفترة محل الدراسة (90-2005). وتوصلنا إلى أن هذه الإصلاحات تركز على المشروعية التمويلية والانتقائية، في إطار الفكر النيوليبرالي المستند على تيار النقديين واقتصاد جانب العرض. وحقق مؤشرات إيجابية على مستوى الاقتصاد الكلي، لكن لم يتمكن من استيعاب أثر هذا الإصلاح على الجوانب الاجتماعية والبيئية والاستثمار والتوجه التصديري خارج المحروقات. كما أن تناسق سياسات الإصلاح الاقتصادي اصطدمت بعدم التكامل بين تدخل الدولة وقوى السوق، وانتشار ظاهرة الفساد وعدم الشفافية واللامساءلة والحكم غير الرشيد، رغم الجهود المبذولة في ذلك. وعليه يجب على السلطات حسم التردد في مواصلة وتطوير آليات مكافحة الفساد وضرورة تفعيل الحكم الرشيد في هرم الدولة لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة.